

قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالعراق
للمدة (2005-2015)

Measurement & Analysis The Impact of Foreign Direct Investment on Growth Domestic Product in Iraq for the Period (2005-2015)

أ.م. كمال الدين محمد عثمان البشير

Kamal Eldeen Mohammed Osman Elbasheer

Kamalmoos1968@gmail.com

جامعة النيلين – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

م.م. حاتم محمد حمود

Hatem Mohammed Hammood

جامعة الفلوجة – كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

hatemmohammed@mail.ru

تاريخ استلام البحث 2018/ 12 / 28 تاريخ قبول النشر 2019/2 / 20 تاريخ النشر 2019/ 12 / 25

المستخلص

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لمعرفة قياس وتحليل تأثيره على النمو الاقتصادي في العراق لما يصاحبه من تكنولوجيا متقدمة وإمكانات فنية وإدارية عالية، ومعرفة المعوقات الأساسية التي تحد من تدفقه.

وتظهر مشكلة الدراسة ان العراق سن العديد من القوانين والتشريعات وما جاء بها من مزايا و ضمانات الا انه لم يتمكن من جذب الا القليل من تلك الاستثمارات بسبب المناخ الاستثماري الغير ملائم مما أدى الى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي انخفاض تأثيره على النمو الاقتصادي في العراق، ومن هنا تطرح الدراسة عدد من التساؤلات الهامة منها، ماهي أهم معوقات الاستثمار في العراق وما أثره على الناتج المحلي الإجمالي؟

وتهدف الدراسة الى بيان أهمية وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، ودراسة قياس وتحليل أثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005 – 2015) م، للوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري لتلك الاستثمارات.

وضعت الدراسة عدد من الفرضيات اهمها ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة، وإثبات ذلك تم جمع البيانات من الجهات المختصة وتحليلها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي الكمي للتوصل لأهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها.

توصلت الدراسة في جانبها التحليلي الى عدم توفر المناخ الاستثمار الملائم في العراق بسبب عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني وانتشار الفساد المالي والإداري وتدهور البنى التحتية، اذ جاء العراق في ذيل القائمة بالمرتبة (161) لمؤشر التصنيف العالمي، وفي المرتبة الثانية بعد سوريا ضمن الدول العشر الأقل سلمية واستقرارا في العالم لعام 2015م، وبالتالي ضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) في العراق.

اما في مجال التحليل القياسي أظهرت الدراسة ان قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاستثمار الأجنبي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (0.195)، مما يعني ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) ستؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.195%)

اوصت الدراسة بالسعي الجاد لتذليل تلك المحددات لجذب المزيد من الاستثمار لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في البلد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الاجمالي، العراق

Abstract

The study dealt with the importance of the subject foreign direct investment to see the measurement and analysis Its impact on economic growth in Iraq when coupled with advanced technology high technical and managerial potential, And to identify the main obstacles that limit its flow.

The study shows a problem that Iraq had enacted many laws and legislation, benefits and guarantees that were not able to attract a few of these investments because of insufficient investment climate, which led to weak foreign direct investment flow and thus reducing the impact on economic growth in Iraq, Here: the study included many important questions, Of them: What are the main obstacles to investment in Iraq? and its effect on gross domestic product

The study aims to demonstrate the importance and development of foreign direct investment in Iraq, and study the measurement and analysis of its impact on economic growth in Iraq for the date (from 2005 to 2015), To determine the extent to stand on the investment climate for such investments appropriate.

The study reached the following hypotheses: there is a statistically significant relationship between foreign direct investment economic growth in Iraq during the period of study to prove this, data were collected from the competent authorities And analyzed using descriptive analytical approach and quantitative analytical method To reach the objectives of the study and verification of its hypotheses.

The study has reached from the analytical side to the lack of appropriate investment climate in Iraq provide due to lack of political and security stability and the spread of financial and administrative corruption and the deterioration of infrastructure, Iraq also came at the bottom of the list ranked (161) of the global rating index, In the second place after Syria least among the ten countries in the peaceful and stable world for the year 2015, Thus weakening its contribution to gross domestic product (economic growth) in Iraq.

In the field of standard analysis, the partial elasticity of the gross domestic product of foreign investment in a linear regression model (0.195) means that the increase of foreign direct investment by 1% will lead to increasing foreign direct investment by (0.195%).

The study recommended trying hard to overcome these determinants to attract more investment to increase gross domestic product and it is one of the most important economic indicators which reflect economic activity in the country.

key words: direct foreign investment, Gross domestic product, Iraq.

أولاً: الإطار المنهجي المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في هذا العصر، إذ يضطلع بدور مهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية باعتباره أحد القنوات الرئيسية التي تتدفق عبرها التكنولوجيا الجديدة والخبرات الفنية والإدارية المتقدمة والإمكانات البشرية ذات الكفاءة العالية، لذلك تعمل الدول على استقطابه من خلال تقديم الكثير من التسهيلات والضمانات، والعراق أحد هذه الدول يسعى الى تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتحقيق ما يصبوا اليه من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية التي يعول عليها كثيرا لحل المشاكل المتراكمة التي يعاني منها بسبب الحصار والحروب المدمرة.

مشكلة الدراسة

بالرغم من ان العراق سن العديد من القوانين والتشريعات التي تلائم المستثمر الأجنبي وخاصة قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2000 م وما جاء به من تسهيلات و ضمانات الا انه لم يتمكن من جذب تلك الاستثمارات بسبب المناخ الاستثماري الغير ملائم والذي يتمثل بهشاشة الوضع الأمني والسياسي وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وانعدام الشفافية مما أدى الى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق وبالتالي انخفاض تأثيره على المتغيرات الاقتصادية.

ومن هنا تطرح الدراسة عدد من التساؤلات الهامة:

1- ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

2- ماهي أهم محددات أو معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

3- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد مصادر التمويل الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد، لما يصاحبه من تكنولوجيا جديدة وإمكانات فنية وإدارية متقدمة.

2- معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال مدة الدراسة.

3- معرفة واقع المناخ الاستثماري في العراق وماهي أهم المحددات التي تواجه تلك الاستثمارات.

اهداف الدراسة

1- تهدف الدراسة الى بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي بالعراق للمدة (2005-

2015) من خلال بناء أنموذج قياسي كفوء.

2- تقديم اطار نظري عن الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في العراق.

3- معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال مدة الدراسة.

4- معرفة واقع المناخ الاستثماري في العراق وماهي أهم المحددات التي تواجه تلك الاستثمارات.

فرضيات الدراسة

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في لعراق خلال مدة

الدراسة.

2- يعاني الاقتصاد العراقي من عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة منها عدم توفر الأمن والاستقرار السياسي وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان المناخ الاستثماري في العراق وتطور الاستثمار الأجنبي

المباشر، والمنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء انموذج قياسي يفسر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي بالعراق خلال مدة الدراسة، بالاعتماد على البيانات الخاصة بالدراسة العلمية من المصادر الرسمية المختلفة، وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان وقد تم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews10) في بناء وتقدير الانموذج القياسي المطبق.

ثانيا: الدراسات السابقة

1- الدراسة التي قامت بها " لقاء شاكور عبود، 2014": هدفت الدراسة الى تحليل تأثير التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي على حجم الاستثمار بمختلف أنواعه وتحليل طبيعة أداء الاقتصاد العراقي وحجم الاستثمار فيه وقد توصلت البحث الى ان حجم الاستثمار في العراق هو دون المستوى المطلوب وذلك لعدت عوامل منها سياسية واقتصادية أدت الى تذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي وضعف دور الاستثمار الخاص في تكوين رأس المال الثابت وعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن الأسواق والكفاءة والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.

2- الدراسة التي قام بها " عبد الخالق دبي الجبوري، 2016": هدفت الدراسة الى تحليل وقياس أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق انموذجا للمدة (2003-2013)، وتوصلت الدراسة الى ان بعض المتغيرات الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم من العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات لكن ليس بالمستوى المطلوبة بينما المتغيرات الأخرى مثل ميزان المدفوعات وسعر الصرف ليس لهما دور لذا فقد تم استبعادهما، وان هناك متغيرات عشوائية لها تأثير كبير في عزوف الاستثمارات عن العراق منها عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

3- Muawya Ahmed Hussein, 2014:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مستخدمة في ذلك نماذج النمو الحديثة والأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

4- دراسة ليندا كولدبرغ (2005) - Lin.s.Goldberg، (<http://ideas.repec.org>) بعنوان: "الاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان المضيفة الدروس القديمة والحديثة"، تم استخدام عينة كبيرة من هذه البلدان، وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة تكاملية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى تحفيزه للنمو بصورة مباشرة فإنه ايضا يحفز بصورة غير مباشرة من خلال رأس المال البشري، كما أكدت الدراسة ان هذا الاستثمار يجذب للبلد مع كبر حجم السوق ويساعد على المنافسة في السوق المحلية وخلق فرص للعمل والوصول للأسواق العالمية.

ثالثا- الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

1- مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

أ- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار بشكل عام على انه التغيير الذي يحدث في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة (1) اما الاستثمار الأجنبي المباشر فيعرفه صندوق النقد الدولي بأنه الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من اسهم رأسمال احدى مؤسسات الاعمال على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في ادره المؤسسة (2)، كما يعرف أيضا على انه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة الى دولة أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها (3).

ب- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور استراتيجيات الاعمال ودخوله الى الأسواق المحلية الى ثلاثة أنواع (4): شركات جديدة، شركات استحواذ وشركات مشتركة.

يعرف النوع الأول من الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات الجديدة التي تمارس الاستثمار في السوق المحلي مع احتفاظها بحق الإدارة والتشغيل وجميع الأنشطة الأخرى ضمن نطاق أهدافها الاقتصادية، ومن محاسن هذا النوع من

الاستثمار بالنسبة للاقتصاد المحلي هو نمو اصوله كالعقارات، بالإضافة الى زيادة الطلب عليها من قبل الشركة الأجنبية والتي تزيد مواردها المادية وغير المادية وتتوسع أيضا كعوائد اقتصادية لها. اما النوع الثاني من الاستثمار الأجنبي المباشر فيعرف بشركات الاستحواذ والذي يتم من خلال قيام الشركة الأجنبية بالاستثمار في السوق المحلي بشرائها نسبة من أسهم شركة محلية قائمة تكون كافية لأدارتها وتطويرها مستقبلا، وغالبا ما تفوق العوائد المتوقعة في هذا النوع من الاستثمار عوائد الشركات الجديدة، فضلا عن زيادة الطلب على أصول الاقتصاد المحلي. في حين يعرف النوع الثالث من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات المشتركة التي يتم فيها الاستثمار من خلال مشاركة الطرفين المحلي والأجنبي يتقاسمون فيها الإدارة، التشغيل وجميع الأنشطة الأخرى المتعلقة بالشركة المشتركة، اما العوائد المتوقعة فيها بالنسبة للاستثمار المحلي فإنها تفوق العوائد المتوقعة من شركات الاستحواذ، فضلا عن ان أصول الاقتصاد المحلي تفوق مستويات الطلب في المستوى الثاني وتستم بالتطور تدريجيا بما يدعم نمو الاقتصاد المحلي في المدى البعيد.

ج- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- يصاحب الاستثمار الأجنبي دائما التكنولوجيا المتقدمة للبلد المضيف، حيث تعمل تلك الاستثمارات على نقل التكنولوجيا الجديدة والإدارة الفنية المتقدمة والإمكانات البشرية العالية، وبالتالي نتيجة الاحتكاك يستفاد البلد المضيف من تلك الاستثمارات بصورة مباشرة وغير مباشرة.

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقلص حجم معدلات البطالة من خلال استخدام بعض الايدي العاملة مما يؤدي الى خفض معدلات البطالة والفقر والجهل وبعض اشكال التخلف، اذ ان للعمل انعكاسات كبيرة على حياة افراد المجتمع ومستقبلهم، حيث يوجه عادتا اغلب الدخل للمعيشة والانفاق على التعليم والثقافة والصحة التي تشكل الحاجات الرئيسية لأفراد المجتمع والتي تساهم في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية (5).

- رفع مستوى العمالة الوطنية من خلال اكتساب المهارات الفنية والخبرة، اذ غالبا ما تؤدي تلك الاستثمارات الى رفع مستوى مهارات القوى العاملة في الدول المضييفة من خلال رفع خبرتها العملية عبر سنوات العمل الطويلة وبالتالي زيادة دخلها مما يقلل من مشكلة الفقر في البلد المضيف.

- يؤدي تواجد المشاريع الأجنبية في البلد المضيف الى توفير العملات الصعبة فضلا عن خلق فرص التنافس فيما بينها وبين المشاريع المحلية، اذ غالبا ما تسعى البلدان المضييفة الى تطوير مشاريعها المحلية لغرض زيادة منتجاتها وقدرتها التنافسية لتقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات من ثم زيادة الادخار والمساهمة في إعادة الاستثمار وتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني (6).

ح- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف

بينت الادبيات الاقتصادية ان هناك اختلاف وتباين في وجهات النظر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات البلدان المضييفة فيما إذا كانت ذا آثار إيجابية او سلبية، وقد ركزت الادبيات الاقتصادية على عدد منها وكما يلي:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر دائما محملا بحزمة من التقنيات والمعارف الإدارية والأفكار مما يزيد من رأس المال الذي يمكن من خلاله الحصول على التقنيات الحديثة والوصول الى الأسواق الدولية بالإضافة الى قدرته على تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية في البلد المضيف، اذ يسهم بإقامة مشاريع واستثمارات جديدة في البلد المضيف او

المساهمة في مشاريع قائمة وبالتالي زيادة القدرات الإنتاجية مما يؤدي الى زيادة الناتج المحلي وارتفاع معدلات النمو، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات كما هو الحال في جنوب شرق آسيا والصين، وبالعكس كما في افريقيا(7). لذلك تسعى الكثير من الدول لتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة وإزالة العوائق التي تقف امام إمكانية الاستفادة من الآثار الإيجابية لهذا الاستثمار.

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

أدى انخفاض القدرة الإنتاجية في الكثير من الدول النامية مقابل ارتفاع الطلب المحلي الى زيادة استيراداتها لسد العرض المحلي، وكان اللجوء الى الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد المصادر المهمة كبديل يعوض عن انخفاض القدرة الإنتاجية لمواصلة الزيادة في الناتج المحلي بمعدلات أسرع من معدلات النمو السكاني والطلب المحلي او بمعدلات مساوية له وقد يشكل الاستثمار الأجنبي المباشرة عامل طرد أكثر حدة عند قيامه بتحويل المزايا التنافسية التي يمتلكها الى قوة احتكارية (8).

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل

يعتبر ارتفاع البطالة في الدول النامية احد المبررات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تكون اكثر قدره على تنفيذ المشروعات فيها لتوفير فرص عمل جديدة للحد من البطالة في تلك الدول التي تتنافس فيما بينها لتوفير المناخ الملائم لتدفق هذه الاستثمارات على امل ان توفر فرص العمل وكل ما يرتبط بها من مكاسب أخرى، اذ ان الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقامة للمشاريع الاستثمارية سيخلق روابط خلفية وامامية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة فضلا عن التوسع الافقي والرأسي والعوائد التي تدفع كضرائب وبالتالي خلق فرص عمل جديدة في البلد المضيف (9).

- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للمركز المالي للبلد في تعامله مع العالم الخارجي، فإذا كانت قيمة صادرات البلد أكبر من وارداته فأن الميزان التجاري للبلد المضيف يكون في حالة فائض او يخفف من عجزه وبالعكس، ويفترض مؤيدو الاستثمار الأجنبي المباشر ان إمكانية وصول منتجات البلد المضيف الى الأسواق العالمية سيغير هيكل التجارة الخارجية للبلد، حيث سيؤدي الى زيادة قدرته التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعد على تحسين الميزان التجاري للبلد، (10)، يتضح من هذا ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري يعتمد اعتمادا رئيسيا على نوع الاستثمار الاجنبي والدوافع من ورائه في البلد المضيف.

2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

أ- المناخ الاستثماري في العراق

نعني بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع الاقتصادية والقانوني والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ولكي يتحقق وجود هذا المناخ لابد من وجود الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، وبنية أساسية معقولة، وحد أدنى من رأس المال البشري وقدر من التطور في القطاع المالي (11)، وقد قام العراق بسن التشريعات الجديدة لخلق مناخ استثماري ملائم للاستثمار وكذلك بدأ بتطبيق برامج الخصخصة التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي فضلا عن الجهود المبذولة لتحسين أداء أسواق المال وتحرير التجارة من خلال خفض التعريفات الجمركية وفتح الأسواق، وبالإضافة الى هذا يشير الواقع الى وفرة الفرص الاستثمارية الكامنة في العراق خاصة وان الكثير من موارده لاتزال غير مستغلة (12) ، الا انه بالرغم من كل التشريعات والقوانين الجديدة التي اعتمدها الحكومة العراقية بعد عام 2003

والمزايا التي يتمتع بها العراق لايزال المناخ الاستثماري العام غير مشجعة وهناك العديد من المعوقات تشكل عقبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها مايلي (13):

- انعدام الشفافية

نعني بالشفافية هنا المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوءها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار، والبيئة الاقتصادية العراقية بسبب الحروب وما خلفته من آثار سلبية على نواحي الحياة المختلفة تفتقر الى الشفافية التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسية وأصحاب رؤوس الأموال.

- معدلات التضخم الكبيرة

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حيث يؤدي الى تعطيل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يضعف وظيفة العملة المحلية كمستودع للقيمة، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات بإمكانية التنبؤ بتكاليف الإنتاج والارباح المتوقعة، وعليه يؤدي التضخم الى اضعاف الحافز للمستثمر الأجنبي وخاصة في الاجل الطويل.

- بالإضافة الى هذا فان هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية المختلفة أدى الى ضعف المناخ الاستثماري التنافسي للقطاع الخاص، كما ان تردد مؤسسات القطاع العام في تطبيق التشريعات الجديدة ووضعها موضع التنفيذ وعدم ثبات آليات وسياسات الإصلاح الاقتصادي بسبب التردد المؤسسي أدى الى ضعف الحافز للاستثمار المحلي والاجنبي.

- عدم الاستقرار السياسي والأمني

يعد انعدام الاستقرار السياسي والأمني من اهم المعوقات التي تواجه دخول الاستثمار الأجنبي المباشر ويمثل عنصراً أساسياً في اتخاذ قرار الاستثمار، اذ ان المستثمر يبحث في طبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الازمات المختلفة كما في الواقع العراقي الذي تسوده الاضطرابات السياسية وتردي الوضع الأمني، فالوضع السياسي والأمني يعد من العناصر الأساسية في توفير بيئة داعمة للاستثمار، فرغم صدور قانون الاستثمار العراقي رقم (3) لعام 2006 والذي وفر الكثير من الامتيازات والتسهيلات التي يرغب بها المستثمر الأجنبي الا انه لم يجذب الاستثمار الأجنبي (14).

- الفساد المالي والإداري

الفساد ظاهرة اجتماعية وتاريخية قديمة لا توجد في مجتمع معين دون آخر او حقبة تاريخية معينة، فهي وجدت وستبقى طالما وجدت عوامل الجهل والفقر وقمع حرية الانسان بالنسبة للمجتمعات الفقيرة، اما المتقدمة فان غياب الوازع الديني والأخلاقي يشكل سبباً رئيسياً في فساد الفرد والمجتمع (15)، اما الفساد المالي والإداري فيعد من المعوقات المالية الكبيرة للشركات والاعمال التجارية، وبحسب التقرير الدولي للفساد لعام 2009 المعد من قبل منظمة الشفافية العالمية دل على ان العراق يعد من الدول الأكثر فساداً في العالم حيث يأتي في آخر القائمة وفق مؤشر مدركات الفساد التي تستخدم التسلسل التنازلي ابتداء من الدول الأقل فساداً وصولاً الى الدول الأكثر فساداً، وهي حقيقة مخيبة للأمل ومشكلة خطيرة تعكس الهدر في الموارد الاقتصادية والأثر السلبي على حجم الاستثمارات وبالتالي الاضرار بمعدلات النمو الاقتصادي كونها تروج على ان العراق بيئة غير صالحة للاستثمار (16).

- البنية الأساسية

يعاني العراق من تخلف واضح في منشآت البنية التحتية بسبب الحصار والحروب التي عصفت بالعراق، فمثلا بالنسبة لمحطات الكهرباء أصبح المتاح منها لا يتجاوز (7.5) الف ميكا واط بينما يحتاج العراق الى (15) الف ميكا واط حسب ما اشارت اليه بعض الاحصائيات وكذلك الماء اكثر من (20%) من سكان العراق لم يحصلوا على المياه النقية واكثر من ربع سكان العراق لم يحصلوا على خدمات الصرف الصحي فضلا عن المواصلات والاتصالات والطرق والجسور التي تعاني من الإهمال والتخلف الواضح، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 والهدف هو شل الاقتصاد العراقي باعتبار ان البنى التحتية تمثل العمود الفقري لجميع الأنشطة، وبالتالي رفع تكاليف الاستثمار وانخفاض الأرباح مما يؤدي الى عزوف تلك الاستثمارات وعدم تحقيق الاهداف المطلوبة للبلد المضيف (17).

ب- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق

ارتبطت البدايات الأولى لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق باكتشاف النفط عام (1927) ومن ثم استخراجة وتسويقه، وتعمقت العلاقة اكثر بعد اتفاقية مناصفة الأرباح بين الطرفين، وبعد انشاء مجلس الاعمار بموجب القانون (33) لعام 1950 استعان العراق بالشركات الأجنبية لتنفيذ مشاريعه التنموية من خلال ابرام العقود المباشرة، الا ان العراق ظل بعيدا عن ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تأميم النفط عام (1972) ، واستمر هذا الامر حتى عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي خلف الدمار والفساد والفوضى فبعد الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت حوالي ثمان سنوات جاء الحصار الاقتصادي ليستمر لأكثر من عشر سنوات (1990-2003) ثم جاءت الحرب الأخيرة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لتترك الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات الهيكلية والتدمير الهائل في البنى التحتية وضعف في المؤسسات المالية وقلة رؤوس الاموال بسبب هجرتها للخارج، فضلا عن ضعف الادخار والمديونية الكبيرة التي وصلت الى حوالي (140) مليار دولار، كل هذه الأسباب وغيرها دعت العراق الى ان يسعى الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد عام 2003 حيث اذ اصبح بأمس الحاجة لتلك الاستثمارات، فتم سن القوانين والتشريعات لاستقطابه لما يحمله من إمكانات متطورة يمكن ان تعزز الاقتصاد الوطني (18)، وقد تميزت تلك الفترة بازدياد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اذ ارتفعت لتصل الى (300) مليون دولار عام 2004 بعد ان كانت (20) مليون دولار عام 2003 نتجه لافتتاح الاقتصاد العراقي على العالم وانهاء العقوبات الاقتصادية، الا انه بالرغم من الاهتمام الكبير بتلك الاستثمارات والحاجة الماسة لها بسبب الظروف القاسية التي مر بها العراق لاتزال تشكل نسب ضئيلة جدا من اجمالي الاستثمار (19)، ويوضح الجدول (1) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ونسبة هذا التدفق الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2005-2015). اذ استمر ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل بعد ذلك الى (515) مليون دولار عام 2005 أي بمعدل نمو (71.7%) عن عام 2004 وفي عام 2006 انخفض ليسجل معدل نمو سالب وصل الى (25.7%) ويعود هذا الى تدهور الوضع الأمني، الا انه عاد ليرتفع الى (971) مليون دولار عام 2007 وبمعدل نمو بلغ (153.7%) عن العام الماضي ويعود هذا الى التحسن النسبي للوضع الأمني وتشريع قوانين الاستثمار والعمل بها، واستمر هذا الارتفاع بالتدرج حتى وصل الى (1.855) مليار دولار عام 2008، وفي عام 2009 انخفضت هذا الاستثمار الى (1.598) مليار دولار وبمعدل نمو سالب (13.9%) عن العام السابق ويعود سبب ذلك الى الازمة المالية العالمية التي اصابت جميع اقتصاديات العالم، الا ان هذه الاستثمارات اخذت بالارتفاع لتصل الى (5.131) مليار دولار وبمعدل نمو (50.9%) وهذه أعلى حصيلة لها لعام (2013)، الا انها عادت لتتخفص لعامي 2014-2015 وبمعدل نمو سالب بسبب تردي الأوضاع الأمنية والحرب ضد المجاميع الإرهابية التي اعاققت الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الدخول للعراق. ان استمرار

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق تظهر أهميته من خلال نسبة مساهمته في الناتج المحلي وما يتركه من آثار كخفض البطالة وزيادة الصادرات وخفض الاستيرادات.

جدول (1) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

في العراق للمدة (2005-2015) (مليار دولار)

السنوات	حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي %
2005	0.515.300.000	-	0.72
2006	0.383.000.000	-25.7	0.50
2007	0.971.800.000	153.7	1.09
2008	1.855.700.000	90.9	1.82
2009	1.598.300.000	-13.9	1.49
2010	1.396.200.000	-12.6	1.22
2011	2.082.000.000	49.1	1.70
2012	3.400.000.000	63.3	2.43
2013	5.131.200.000	50.9	3.41
2014	4.781.800.000	-6.8	3.20
2015	3.320.000.000	-30.5	2.28

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على صندوق النقد الدولي (2005-2015) الاحصائيات المالية الدولية، دليل الإحصاءات وملفات البيانات.

3- قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2015)

أ: متغيرات البحث:

بناءً عن مصادر النظريات الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن الدراسات السابقة، يمكن صياغة الانموذج القياسي وتحديد التوقعات النظرية المسبقة عن إشارات معالم الانموذج وفق العلاقة الدالية الآتية:-

$$\text{LnGDP} = f(\text{LnFDI}, \text{LnIMP}, \text{LnK}, \text{LnL}) \dots\dots\dots (1)$$

إذ ان:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي وهو المتغير التابع.

FDI: الاستثمار الاجنبي المباشر.

IMP: الواردات من السلع والخدمات.

K: رأس المال المحلي.

L: عنصر العمل (العمالة الكلية).

ب: تقييم مقدرات معلمات الأنموذج المقدر اقتصادياً.

جدول (2) نتائج تقدير اثر المتغيرات موضوع الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: LNGDP

Method: Least Squares

Date: 08/25/18 Time: 20:16

Sample: 2005 2015

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.245588	2.771178	3.336339	0.0157
LNFDI	0.195958	0.057340	3.417449	0.0142
LNIMP	0.207138	0.115562	1.792437	0.1232
LNK	0.063566	0.060526	1.050215	0.3341
LNL	0.029571	0.146797	0.201439	0.8470

R-squared	0.963139	Mean dependent var	18.52525
Adjusted R-squared	0.938564	S.D. dependent var	0.271514
S.E. of regression	0.067298	Akaike info criterion	-2.256414
Sum squared resid	0.027174	Schwarz criterion	-2.075553
Log likelihood	17.41028	Hannan-Quinn criter.	-2.370422
F-statistic	39.19292	Durbin-Watson stat	2.371882
Prob(F-statistic)	0.000195		

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10)

نستنتج من الجدول (2) ما يلي:- يظهر معامل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) استجابة طردية ومعنوية في نموذج الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، إذ بلغت المرونة الجزئية للناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر (0.195)، اي ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.195%)، وهذه النتيجة كانت متوقعة وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ومع فرضيات البحث. في حين يظهر الجدول (2) عدم معنوية كل من معامل الواردات (IMP) ومعامل رأس المال (K) ومعامل عنصر العمل (L) في الانموذج المقدر، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمة (t) الجدولية وكذلك قيمة الاحتمال (Prob) لكل منهم أكبر من مستوى معنوية (5%). كما تشير نتائج الجدول (2) الى الاثر الايجابي للواردات من السلع والخدمات على الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغت مرونته الجزئية (0.207)، اي ان الزيادة بنسبة (1%) من الواردات يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.207%). بالإضافة الى ذلك تشير النتائج الى الاثر الايجابي لعنصر رأس المال المحلي على الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت مرونته الجزئية (0.063)، اي ان الزيادة بنسبة (1%) في حجم رأس المال المحلي يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.063%)، وهذه النتيجة متوقعة وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، كما يظهر معامل عنصر العمل (L) استجابة طردية وغير معنوية في انموذج الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، إذ بلغت المرونة الجزئية للناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لعنصر العمل (0.029)، اي ان زيادة عنصر العمل بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.029%)، وهذه النتيجة كانت متوقعة وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

يستدل من الجدول (2) ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.96) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (96%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، والباقي من هذه النسبة والبالغة (4%) يرجع الى عوامل اخرى منها المتغير العشوائي. كما ان نتائج القياس خلال المدة (2005-2015) من الجدول (2) بينت معنوية الانموذج باعتبار ان معاملات الانموذج المجمع معنوية، لان قيمة (F) المحتسبة بلغت (39.192) عند مستوى معنوية اقل من (1%).

ج: تقييم الانموذج المقدر قياسياً.

للتأكد من جودة الانموذج المستخدم في القياس والتحليل وخلوه من المشاكل القياسية، يستلزم اجراء الاختبارات

التشخيصية الآتية:-

- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation): ويتم ذلك من خلال الاختبارات الآتية:-

- اختبار مضروب لاكلراج للارتباط التسلسلي (BGLM):- يلاحظ من الجدول (3) ان قيمة إحصاء (F) المحتسبة بلغت (1.956) بقيمة احتمالية (Pro: 0.2555)، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بخلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقى. وان ما يؤكد هذه النتيجة اختبار (D.W) حيث كانت قيمته (2.371) مما يؤكد قبول فرضية العدم ($H_0: \rho = 0$) اي ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية.

جدول (3): اختبار (BGLM) للأنموذج المقدر في الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.956942	Prob. F(2,4)	0.2555
Obs*R-squared	5.440151	Prob. Chi-Square(2)	0.0659

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):- يلاحظ من الجدول (4) ان قيمة إحصاء (F) المحتسبة بلغت (0.0086) عند مستوى احتمال (Pro: 0.928)، وهذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الانموذج المقدر.

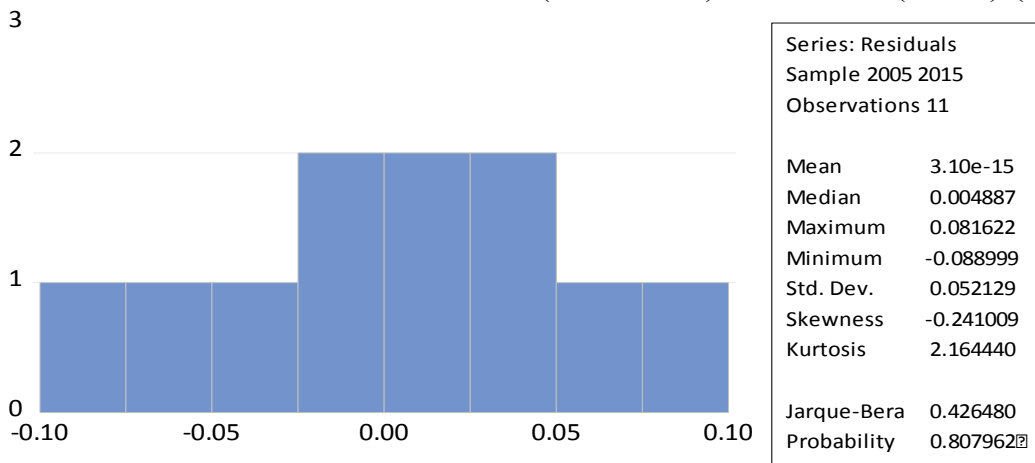
جدول (4): اختبار (ARCH) للأنموذج المقدر في الدراسة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.008677	Prob. F(1,8)	0.9281
Obs*R-squared	0.010834	Prob. Chi-Square(1)	0.9171

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB):- يتضح من الشكل البياني (1) امكانية قبول فرضية عدم القائلة بان الاخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الانموذج المقدر، إذ بلغت قيمة (JB) بقيمة احتمالية (Pro: 0.807).



الشكل (1): اختبار (JB) لأنموذج المقدر في الدراسة

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10)

- اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي (Ramsey-RESET):- يتضح من الجدول (5) ان قيمة إحصاء (F) المحتسبة بلغت (0.329) عند مستوى دلالة (Pro: 0.5909)، وهذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بصحة الشكل الدالي اللوغاريتمي المستخدم في الانموذج.

جدول (5): اختبار (Ramsey-RESET) للأنموذج المقدر في الدراسة

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED

Specification: LNGDP C LNFDI LNIMP LNK LNL
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	0.573924	5	0.5909
F-statistic	0.329389	(1, 5)	0.5909
Likelihood ratio	0.701785	1	0.4022

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

- اختبار الازدواج الخطي (Multicollinearity Test):- للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات نستخدم اختبار كلاين (Kline)، ويقوم هذا الاختبار بمقارنة قيمة معامل التحديد (R^2) مع مربع معامل الارتباط البسيط بين اي متغيرين في الانموذج المقدر، فإذا كانت قيمة معامل التحديد اكبر من مربع معامل الارتباط البسيط بين اي متغيرين فهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات في الانموذج المقدر، اي ان ($R^2 > r_{xixj}^2$) والعكس صحيح. وعليه يتضح من خلال المصفوفة الواردة في الجدول (6) ان مربع اكبر قيمة لمعامل الارتباط البسيط بين اي متغيرين في الانموذج المقدر بلغت (0.772) وهي اصغر من قيمة معامل التحديد (R^2) وبالغة (0.963) اي ان ($R^2 > r_{xixj}^2$)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات في الانموذج المقدر.

جدول (6): مصفوفة معاملات الارتباط البسيط للأنموذج المقدر للدراسة

	LNFDI	LNIMP	LNK	LNL
LNFDI	1.00000	0.87875	0.62339	0.13256
LNIMP	0.87875	1.00000	0.68860	-0.02507
LNK	0.62339	0.68860	1.00000	-0.20132
LNL	0.13256	-0.02507	-0.20132	1.00000

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10)

ح: اختبار استقرارية معاملات انموذج.

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات في الاجل الطويل مع تقديرات معاملات الاجل القصير يمكن استخدام أحد الاختبارين الآتيين:-
- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة.

اختبار Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)

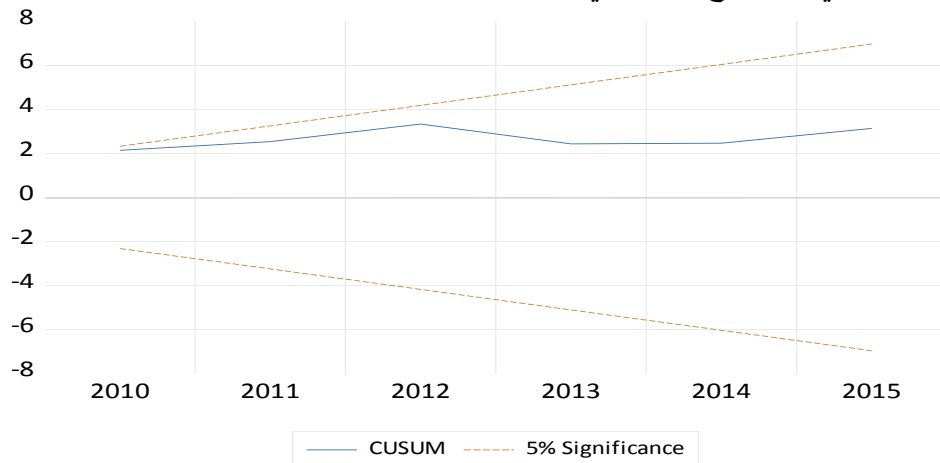
- المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة.

Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ)

ويعد هذين الاختبارين من اهم الاختبارات في هذا المجال، لأنهما يوضحان امرين مهمين هما: مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع معاملات الاجل القصير، وكذلك توضح مدى وجود اي تغير هيكلية في البيانات. ووفقاً لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدره اذا وقع الخط البياني لاختبار كل من (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية (5%)، في حين تكون المعلمات لا تنتم بالاستقرارية الهيكلية اذا وقع الخط البياني للاختبارات خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

يلاحظ من الشكل (2) ان إحصاء اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى، الحد الادنى) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا

يعني ان المعاملات المقدره مستقره هيكلياً عبر الفترة الزمنية للبحث. ويستدل من هذا الاختبار ان هناك استقراراً وانسجاماً في الانموذج المقدر في الدراسة.

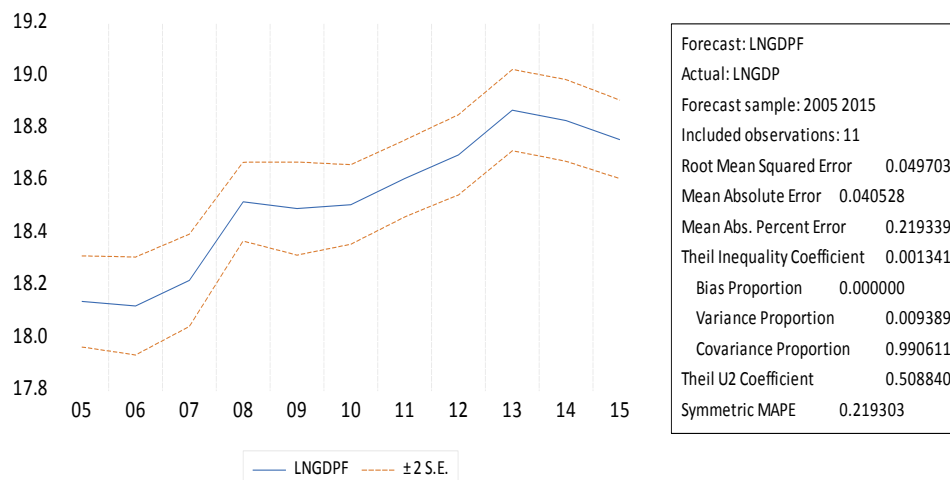


الشكل (2) الاستقرارية الهيكلية لمعاملات انموذج المقدر في الدراسة وفق الاختبارين (CUSUM) المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10)

خ: اختبار الاداء التنبؤي لأنموذج الدراسة.

نظراً لان جودة النتائج المقدره تعتمد على قوة الاداء التنبؤي لأنموذج المقدر، ولأجل ان تكون التنبؤات القياسية مستندة على اسس علمية وذات معنوية عالية نتيج للاقتصادي استخدامها، يجب التأكد من تمتع الانموذج بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة الزمنية للتقدير.

يستدل من الشكل (3) ان قيمة معامل تايل (T) بلغت (0.001341) وهي اقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر، في حين بلغت قيمة نسبة التحيز (BP) (0.00000) وهي تساوي الصفر، كما بلغت قيمة نسبة التباين (VP) (0.009389) وهي قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التباين (CP) (0.990611) وهي قريبة من الواحد الصحيح، وهذا يعني ان الانموذج يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال المدة الزمنية للدراسة، لذا يمكن الاعتماد على نتائج هذا الانموذج في التحليل وتقييم في المس تقبل من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة لبلوغ الاهداف المرسومة.



الشكل (3): القيم الفعلية والمتوقعة للنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2015) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد. المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

النتائج :

- 1- اثبتت نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ان النمو الاقتصادي في العراق ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي يتحدد بالمتغيرات الآتية:
الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)، الواردات من السلع والخدمات (IMP)، رأس المال المحلي (K)، عنصر العمل (L)، والتي تفسر حوالي (96%) من المتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي).
2- أثبتت نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة طردية ومعنوية للاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي في العراق، وعلاقة طردية غير معنوية لكل من الواردات من السلع والخدمات ، ورأس المال المحلي والعمالة الكلية مع الناتج المحلي الإجمالي (النمو) وكلها تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضيات البحث.
3- بلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في نموذج الانحدار المتعدد (0.195) أي ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (النمو) بنسبة (0.195%) وهذه النتيجة متوقعة وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث، كما تؤثر المعنوية المرتفعة للمرونة الى العلاقة القوية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر وتعد مؤشراً على أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في العراق.
5- يعاني الاقتصاد العراقي من عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم توفر الامن والاستقرار السياسي ونقشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وانعدام الشفافية وتدهور البنى التحتية وغيرها مما كان لها الأثر في ضعف تدفق الاستثمارات ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

التوصيات:

- 1- دعم الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم مقاييس الدخل من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم التسهيلات له.
2- الإلتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة تدفقها للبلد وزيادة مساهمتها.
2- الاهتمام المتواصل في إيجاد البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب رؤوس الأموال الخارجية والتي بدورها توفر التمويل اللازم لإعادة اعمار العراق.
3- ضرورة قيام الحكومة بالقضاء على الفساد المالي والإداري والعمل على توفير الأمن والاستقرار السياسي من خلال تفعيل القوانين وتطبيقها من قبل الأجهزة الرقابية التي تتمتع بالمهنية الحرفية.

المصادر والمراجع:

- 1- نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 194.
- 2- UNCTAD (world investment report 2004: the shift Towards services) Geneva and New York, 2004, p345.
- 3- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 13.
- 4- محمد راضي جعفر، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، 2017، ص 8.
- 5- Hadson & others, 2008, Small Islands voice Global form-foreign investment-who needs it ? www.inestintunisiatr.com.
- 6- ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة السياسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 44، 2010، ص 146.
- 7- علي عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتحليل، الدار الجامعية، 2015، ص 49.
- 8- جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، 1982، ص 10.
- 9- UN, the Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA member Countries New York, 2000, p51.
- 10- هويدا محمد فضل، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان على متغيرات الاقتصاد الكلي (1900-2013) م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، 2016، ص 72.
- 11- صلاح عامر أبو هونة البديري، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة (2006)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، 2010، ص 144.
- 12- محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعراق للمدة (1997-2012)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 37، 2016، ص 35.
- 13- محمد راضي جعفر، مرجع سابق، ص 13.
- 14- لقاء شاكور عبود، دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (2005-2011)، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، العدد 2014، ص 8.
- 15- Andrzej Buchan, 2001, organizational Behavior, prentice Hall, Fourth Edition, p34.
- 16- حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 23، 2012، ص 42.
- 17- بلاسم جميل خلف، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص، 2013، ص 18-56. - محمد حسن عودة، مرجع سابق، ص 42.
- 19- علي احمد درج الدليمي، سعد عبد الكريم فرحان الدليمي، دور الانفاق العام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق للمدة (2003-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، 2017، ص 83.